



أوراق سياسات في سوق الطاقة الدولية

د. وليد خدوري *: استثمارات القطاع الخاص في تحول الطاقة

تدل دراسة صدرت مؤخرا عن صندوق النقد الدولي أنه " من أجل تحقيق الانتقال الى تصفير الانبعاثات بحلول عام 2050، سيتطلب هذا في الأسواق الناشئة والدول النامية استثمارات ضخمة في هذه الدول التي تشكل حاليا مصدر ثلثي الانحسبات الحرارية العالمية . من ثم ستحتاج هذه الأقطار حوالي تريليونين دولار سنويا في قطاع الطاقة بحلول عام 2030 لأجل تحقيق الهدف المنشود (تصفير الانبعاثات بحلول عام 2050) . وقد اعتمد صندوق النقد في دراسته هذه على معلومات وكالة الطاقة الدولية.

يتوقع صندوق النقد ان تكون امكانية زيادة الاستثمارات العامة في مجال الطاقة محدودة، من ثم فسيتوجب الاعتماد ايضا على الاستثمارات الخاصة لأجل تحقيق قفزة كبيرة ذات مصداقية للاستثمارات في الأسواق الناشئة والعالم الثالث. من جانبها، حددت دراسة الصندوق ان استثمارات القطاع الخاص ستشكل نحو 80 بالمئة من الاستثمارات المطلوبة ، وان هذه الاستثمارات ستبلغ حوالي 90 بالمئة في حال استثناء الصين.

كما يتوقع صندوق النقد أنه في الوقت الذي يتوفر لدى الصين والأسواق الناشئة الأخرى الأموال المحلية اللازمة للاستثمارات الطاقوية، الا انه في نفس الوقت هناك "الكثير من الدول التي تفتقد الاسواق المالية الداخلية التي يمكن ان تمد القطاع الخاص بالأموال اللازمة".

ويضيف الصندوق ان هناك صعوبات جمة تواجه هذه الدول في استقطاب الاستثمارات العالمية عندها ، اذ ان معظم الدول النامية تفتقد شروط المؤهلات الاستثمارية المطلوبة من قبل المستثمرين العالميين وهناك قلة من المستثمرين العالميين في هذه الدول المستعدين تحمل المخاطر المحتملة.



أوراق سياسات في سوق الطاقة الدولية

على سبيل المثال، يشكل الاغلاق التدريجي لمنشآت الطاقة المعتمدة على الفحم الحجري ، التي تشكل أكبر مصدر لانبعاثات الاحتباس الحراري (نحو 20 بالمئة) وواحدا من اكبر التحديات للأسواق الناشئة والدول النامية تحديات كبرى. من ثم، فان اغلاق هذه المصانع او تحويل استعمالها لأغراض اخرى سيتطلب استثمارات ضخمة .

ان المثال اعلاه يشكل هدفا واحدا في سياسات مكافحة تغيير المناخ . وتدل المعلومات المتوفرة ان معظم البنوك الكبرى غير مهيئة بعد لتمويل تصفير الانبعاثات والاحتباس الحراري، رغم كلامهم عن تواجد سياسات لتقليص الانبعاثات.

فحقيقة الأمر، أنه رغم أولوية البنوك الاستثمارية للاقتصاد المستدام، لا ينعكس هذا بالفعل على امكانية توظيف الاموال اللازمة للاستثمار في تصفير الانبعاثات. والواقع هو ان العدد الأكبر من الصناديق الاستثمارية المفروض ان تكون مخصصة للبيئة، والحوكمة الاجتماعية لا تركز بما فيه الكفاية في برامجها على قضايا المناخ. اذ ان معظم اهتمامات الصناديق الاستثمارية هو على تطبيق النموذج للشركة نفسها لتحقيق نشاط بيئي، اجتماعي والحوكمة.

وبناء على المعطيات أعلاه، تستنتج دراسة الصندوق الاتي: تبني سياسات متعددة لتوفير مناخ مشجع للاستثمارات البيئية مواجهة الصعوبات الكامنة امام الاستثمار الخاص في الاسواق الناشئة والدول النامية. والمقترح هنا الاستفادة اكثر من استعمال تسعير الكربون كمؤشر مهم للمستثمرين. وتشمل الاقتراحات دعم القطاع المالي في الدول المعنية: تأسيس سوق مالية ذات حوكمة، من أجل تحسين الموقع المالي للبلد المعني، مما سيشكل خطوة ايجابية في تقليص كلفة القروض. وايضا، من الضروري توفر معلومات وافية للمواطنين والاسواق المحلية حول البيئة ومكافحة تغيير المناخ وذلك للتمكن في اتخاذ قرارات مفيدة ورشيده.

(* باحث وكاتب متخصص في اقتصاديات الطاقة الدولية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 16 تشرين الأول 2023